جنيه عام ١٩٣٧)(٣٥) أكثر مما يستثمر في الصناعة اليهودية في فلسطين . وعلى الرغم من ذلك أعطى تدفق رأس المال على الوطن القومي دفعا حيويا للصناعة اليهودية بتمويله الانفاق على السلع الاستهلاكية والاسكان . وقد نمت الصناعة اليهودية حول هذه السوق . فخمسة وسبعون بالمائة من الصناعة اليهودية كانت في مجال انتاج السلع الاستهلاكية بينما كان ثلثاها مرتبطين بصناعة البناء(٣٦) وبازدياد عدد المستهلكين، وكذلك الحاجة الى المأوى ، نمت الصناعة اليهودية في فلسطين ، حيث مول نموها بدفق من رأس المال الاجنبي لا ينتهي . وكمثل حبل الجنين السري كانت واردات رأس المال تغذي الصناعة اليهودية في فلسطين بالقوت الذي يعطيها الحياة . لكن مثل الجنين أيضاً ، كان على الصناعة اليهودية أن تصبح يوماً ما قادرة على البقاء بالاعتماد على النفس .

قدرة التوسع الصناعي اليهودي في فلسطين على البقاء دون الاعتماد على رأس المال الاجنبي

ان الصناعة اليهودية في فلسطين — بافتقارها الى الموارد الطبيعية ، والى السوق الواسعة النطاق لمنتجاتها ، وكذلك بسبب ما كانت تتطلبه اليد العاملة فيها من أجور على المستوى الاوروبي — لم تكن لتنمو الا بالاعتماد على دفق مستمر من رأس المال الاجنبي. وهكذا يبرز السؤال حول مدى قدرة التوسع الصناعي اليهودي على الحياة دون الاعتماد على رأس المال الاجنبي . وهذه القدرة تعني بتحديد أكثر « القدرة بنهاية الامر على البقاء والتوسع دون الحاجة الى دفق ملموس من رأس المال الاجنبي الذي تحركه اعتبارات غير حسابات الربح المالي المجردة »(٣٧).

ويشهد الكثير من الصهاينة أن ذلك كان هدف الوطن القومي اليهودي . فقد حذر اقتصادي يهودي اخوانه في العقيدة من أن « واردات رأس المال الضخمة لا يجوز اعتبارها ظاهرة طبيعية ودائمة »(٣٨). وكتب آخر « ان توقف تدفق رأس المال في آخر الامر ، الذي يبدو انه شيء لا بد منه بالنسبة لفلسطين كما بالنسبة للبلدان المدينة الاخرى ، يجب ان يبقي الاقتصاد اليهودي قادرا على الانتاج والبيع ان كان للمستهلكين داخل فلسطين او في الخارج وذلك بأسعار مساوية للاسعار العالمية »(٣٩). وقد برزت الشكوك حول قدرة الوطن القومي على البقاء دون الاعتماد على رأس المال الخارجي منذ وقت مبكر يعود الى عام ١٩٢٦ عندما أثارت بعثة المنتدبين الدائمة السؤال عما اذا كانت سياسة تغطية الواردات بواسطة رأس المال الاجنبي شيئا يمكن ان يقود الى « الاكتفاء الذاتي » . وبعد عامين تتساءل البعثة « كم من الوقت يحتاج سكان فلسطين اليهود لكي يصبحوا أقل اعتمادا على المساعدات التي يتلقونها من خارج البلاد »(٤٠). وقد عبر السير جون هوب سمبسون في تقريره لعام ١٩٣٠ عن قلقه ازاء اليوم « الذي ينتهي فيه الانفاق من رأس المال المستورد ويصبح على المهاجر أن يعيش من عمله»(٤١). وفي عام ١٩٣٦ تساءلت البعثة الملكية لفلسطين عما اذا كان ممكنا اعتبار سيل رأس المال الى فلسطين وضعا « ثابتا او دائما » . وأشارت الى « ميزة في مردود التجارة تثير القلق » وهي حقيقة ان مجمل الصادرات لعام ١٩٣٦ لم يكن كافيا لتغطية الواردات من المواد الغذائية ، والمشروبات والتبغ فقط(٤٢).

غير ان الشكوك التي أثارها الاجانب لم تؤثر على ثقة الصهيونيين في الصناعة اليهودية بل قدموا التفسيرات المختلفة لما بدا من اعتماد الوطن القومي على الحسنات . وكانوا يفسرون الامر بأنه الوطن القومي شأنه شأن البلدان النامية الاخرى كان يجتاز طورا « انتقاليا » حيث يكون « شيئا نموذجيا وجود نظام تمويل لحركة النمو الجديدة يعتمد على رأس المال الاجنبي » . وقد تنبأوا « انه سيأتي الوقت الذي تتسلح فيه البلاد بجهازها الانتاجي الخاص وتصبح قادرة على الاستغناء عن تجارة الواردات الاكثر